المصادر المكتوبة للإمام البخاري في كتابه الجامع الصحيح

دراسة تحليلية

الأستاذ الدكتور مختار بن عبد الرحمان نصيرة

أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قسنطينة – الجزائر

مداخلة في الملتقى الدولي المشترك بعنوان "الجامع المسند الصحيح للإمام البخاري في ميزان النقد العلمي" أيام 25 و26 و27 نوفمبر 2025

من تنظيم جامعة الزيتونة تونس بالتعاون مع جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة الجزائر

ملخص البحث:

تناول هذا البحث المصادر المكتوبة للإمام البخاري في الجامع الصحيح، وذلك بتتبع عدد من المؤلفات التي سبقته، وخاصة المشهورة منها، وركزنا في هذه الدراسة على ثلاثة من تلك المصادر: موطأ الإمام مالك، ومسند أبي داود الطيالسي، ومصنف عبد الرزاق الصنعاني، وذلك بمقارنة ما أخرجه البخاري بما ورد في تلك المصنفات، ولم نتناول مصادره المكتوبة في الفقه واللغة، بل اكتفينا بالأحاديث، وقدمنا لهذه الدراسة ببعض المقدمات المتعلقة بالمصنفات المكتوبة قبل البخاري.

Research Summary:

This research deals with the written sources of Imam al-Bukhari in the （aljamie alsahihi）, by following a number of the previous works, especially the most famous ones. In this study, we focused on three of these sources: Mawtah al-Imam Malik, Musnad Abi Dawood al-Tilasi and Abdul Razzaq al- Al-Bukhaari narrated what is mentioned in those works, and we did not deal with his written sources in fiqh and language. Rather, we have limited to the hadiths, and we presented some of the preamble related to the works written before Bukhari.

مقـدمـــــة:

لم يكن كتاب الجامع الصحيح للإمام البخاري، أول مؤلف جامع في السنّة النبوية، بل سبقته مدونات أخرى، منها المتداول حاليا، ومنها المفقود؛ لكن في القرن الثالث الذي عاش فيه الإمام البخاري، كانت مؤلفات أولئك المكتوبة موجودة ومتداولة.

والسائد نظريا لدى الباحثين في الحديث وعلومه، أن مصنفي كتب السنّة في أغلب أحوالهم جمعوا مصنفاتهم باعتبار ما تلقوه شفاها، لا نقلا من المدونات السابقة.

فهل الواقع العلمي التاريخي يثبت هذا الوصف أم يخالفه؟ وما مدى تنزيل ذلك على الجامع الصحيح للإمام البخاري؟ وكيف أثّر ذلك في الخلاف الحديث والمعاصر في رصد مكانة الإمام البخاري ومرتبة جامعه الصحيح؟

يحاول هذا المقال الإجابة على تلك التساؤلات، ويبين جانبا من الواقع التطبيقي لتعامل صحيح البخاري مع المصادر المكتوبة السابقة، وذلك من خلال المطالب الآتية:

- مقدمة فيها بيان حدود العنوان، وإشكالية الموضوع، والهدف المرجو من الدراسة.
- المطلب الأول: المدونات التي سبقت صحيح الإمام البخاري
- المطلب الثاني: مصادر الإمام البخاري بين الشفهي والمكتوب
- المطلب الثالث: موطأ الإمام مالك (ت179هـ) مصدرا للجامع الصحيح للإمام البخاري.
- المطلب الرابع: مسند أبي داود الطيالسي (ت204هـ) مصدرا للجامع الصحيح للإمام البخاري في المتابعات
- المطلب الخامس: مصنف عبد الرزاق الصنعاني (ت211هـ) مصدرا للجامع الصحيح للإمام البخاري.
- الخاتمة.
- قائمة مصادر ومراجع الدراسة.

المطلب الأول: المدونات التي سبقت صحيح الإمام البخاري:

لقد عرف في القرن الثاني جماعة من المحدثين والفقهاء بجمع أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وتصنيفها وترتيبها بطريقة منهجية خاصة، فكان ممن أشار إلى ذلك أبو طالب المكي في قوله: "أول كتاب صنف في الإسلام كتاب ابن جريج في الآثار وحروف من التفسير عن مجاهد وعطاء وأصحاب ابن عباس، ثم كتاب معمر بن راشد الصنعاني باليمن جمع فيه سننا منشورة مبوبة، ثم كتاب الموطأ بالمدينة لمالك بن أنس رضي الله عنه في الفقه، ثم جمع ابن عيينة كتاب الجوامع في السنن والأبواب، وكتاب التفسير في أحرف من علم القرآن، وجامع سفيان الثوري الكبير رضي الله عنه في الفقه والأحاديث، فهذه مِنْ أول ما صُنِّف ووُضِع من الكتب بعد وفاة سعيد بن المسيب وخيار التابعين وبعد عشرين أو أكثر ومائة من التاريخ..."[1].

وممن اشتهر بوضع المصنفات في الحديث في القرنين الثاني والثالث ممن كانت طريقتهم على الأبواب الفقهية:

أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج "ت150هـ" بمكة، ومحمد بن إسحاق "ت151هـ" بالمدينة، ومعمر بن راشد "ت153هـ" باليمن، وسعيد بن أبي عروبة "ت156هـ" بالبصرة، وأبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي "ت156هـ" بالشام، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب "ت158هـ" بالمدينة، والربيع بن صبيح "ت160هـ" بالبصرة، وشعبة بن الحجاج "ت160هـ" بالبصرة، وأبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري "ت161هـ" بالكوفة، والليث بن سعد "ت175هـ" بمصر، وأبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار "ت176هـ" بالبصرة، والإمام مالك بن أنس "ت179هـ" بالمدينة حيث صنف "الموطأ"، وعبد الله بن المبارك "ت181هـ" بخراسان، وهشيم بن بشير "ت188هـ" بواسط، وجرير بن عبد الحميد الضبي "ت188هـ" بالري، وعبد الله بن وهب "ت197هـ"، وسفيان بن عيينة "ت198هـ"

---

(1) قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد، 1/324-325

بمكة، ووكيع بن الجراح الرؤاسي "ت197هـ"، عبد الرازق بن همام الصنعاني "ت211هـ"، وسعيد بن منصور صاحب السنن، وابن أبي شيبة صاحب المصنف[2].

وفي القرن الثالث الهجري ظهر الترتيب على طريقة المسانيد بأن جمعوا أحاديث كل صحابي على حدة، وممن عرف من أوائل المصنفين للمسانيد قبل الإمام البخاري:

عبد الملك بن عبد الرحمن الذماري "ت200هـ"، وأبو داود الطيالسي "ت204هـ"6، ومحمد بن يوسف الفريابي "ت212هـ"، وأسد بن موسى الأموي "ت212هـ"، وعبيد الله بن موسى العبسي "ت313هـ"، وعبد الله بن الزبير الحميدي "ت219هـ"، وأحمد بن منيع البغوي "ت224هـ"، ونعيم بن حماد الخزاعي2 "ت228هـ"، ومسدد بن مسرهد البصري "ت228هـ"، وأبو الحسن علي بن الجعد الجوهري "ت230"، وعبد الله بن محمد الجعفي المسندي "ت229هـ"، ويحي بن معين "ت233هـ"، وأبو خيثمة زهير بن حرب "ت234هـ"، وأبو بكر ابن أبي شيبة "ت235هـ"، وإسحاق بن راهويه "ت238هـ"6. وأحمد بن حنبل "ت240هـ"، وهو مطبوع. وخليفة بن خياط "ت240هـ". وإسحاق بن إبراهيم بن نصر السعدي "ت242هـ". وأبو محمد الحسن بن علي الحلواني "ت242هـ". وعبد بن حميد1 "249هـ". وإسحاق بن منصور "ت251هـ". ومحمد بن هشام السدوسي "ت351هـ". وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي "ت255هـ". وأحمد بن سنان القطان الواسطي "ت259هـ"[3].

و كان كثير من مؤلفي هذه المدونات وغيرهم ممن ألفوا في السنة النبوية شيوخا للإمام البخاري رحمه الله تعالى، أو شيوخ شيوخه، يعني ممن تمر أسانيده بهم غالبا، مما يعني أن أحاديث هؤلاء المحدثين التي أخرجها البخاري في صحيحه لا تخرج عن مروياتهم التي ضمنوها مصنفاتهم غالبا، وهذا يؤكد أن التصنيف في السنن لم يكن يوما ما مبتدعا أو مبتورا في حلقات إسناده، كما يدعيه المغرضون.

والإمام البخاري لا يعد ناقلا بالمفهوم المعهود للنقل، بل يروي أحاديث أولئك الرواة بأسانيده الخاصة، فيتابع الرواية الواردة في المصنف الذي سبقه متابعة قاصرة، فيكون الالتقاء في السند في صاحب

([2]) بحوث في تاريخ السنة المشرفة، أكرم ضياء العمري، ص300-301.

([3]) المرجع نفسه، ص302-303.

المصنف ومن فوقه، أو يكون الإسناد مستقلا، فلا يكون الاشتراك إلا في صاحب الكتاب، أو أن يستقل البخاري برواية أحاديث أصحاب المصنفات لم ترد في مصنفاتهم.

ولما كان عدد المصنفات غير المفقودة كثيرا، فإننا سنقتصر على بعضها في هذه الدراسة بما يفي بالغرض، ويحقق الهدف المنشود.

المطلب الثاني: مصادر الإمام البخاري بين الشفهي والمكتوب:

من المفاهيم التي انتشرت قديما، ووثقتها مصنفات علوم الحديث ومصطلحه، وتواطأت عليها المؤلفات عبر قرون طويلة أن رواية الحديث النبوي الشريف تعتمد المصدر الشفهي؛ فرواية الحديث لدى المحدثين تعتمد على المشافهة أساسا؛ فهل يعني هذا أن مؤلفي مصنفات السنّة، وفي مقدمتهم الإمام البخاري لم يلتفت إلى المصنفات والكتب التي جمعها المحدثون الذين سبقوه، وألف كتابه أساسا من مروياته المباشرة ولم تمر على أسانيد أصحاب تلك المؤلفات أو بعضها؟

هذا التساؤل شغل بال عدد من الباحثين، وأثار حفيظة أعلام النقد الحديث والمعاصر، في مقدمتهم فؤاد سزكين الذي أبدع في مؤلفه تاريخ التراث العربي، حيث تناول هذا الموضوع وطرح جملة من الإشكالات، وكشف عن عدد من الجهود العلمية في هذا الموضوع له خاصة ولغيره.

ففي نقده لادعاءات جولد تسيهر وافتراءاته على صحيح الإمام البخاري، قال فؤاد سزكين: " تقوم شهرة البخارى على كتابه "الجامع الصحيح" الذي يأخذ المكانة الأولى بين كتب السنة المخصصة لأحاديث النبى صلّى الله عليه وسلم وسننه. وإنه من الواجب علينا أن نشير في الواقع إلى أن هذه المكانة العليا لا تدل على أن علماء الحديث بعده لم يتناولوه بالنقد من ناحية إسناده وترتيبه ودرجة صحة بعض أحاديثه. وهناك واقع آخر، وهو أنهم لم يعتبروا الجامع الصحيح للبخاري أول كتاب مصنف مبوب يقدم العون في كل باب من أبواب الفقه، وفي كل مسألة فقهية كما زعمه جولد زيهر، بل كان لا يخفي عليهم محاولة المؤلف أنه استهدف تأليف جامع صحيح مختصر مستخرج من مصنفات الجيلين السابقين من المحدثين التى قد كثر عددها وكبرت أحجامها وتعذر على المهتمين الإحاطة بها والاستفادة منها، ويبدو أن البخارى لم يفد من كتب الحديث فحسب بل إنه استخدم كثيرا من الكتب اللغوية والتاريخية والفقهية.

ولتحرير هذه المسألة وإعطائها حقها من البحث ألف سزكين كتابه "مصادر الإمام البخاري"، الذي ذكر في مقدمته أن "البحوث الحديثة التي تمت من وجهات نظر مختلفة لبحث هذه القضايا في صحيح البخاري، وفي كتب الحديث الأخرى، كانت أقرب إلى حد الإحباط منها إلى العون، بالنسبة للباحث الذي يريد أن يحدد مصادر كتب الحديث الجامعة، والمصادر اللغوية بصفة خاصة. أقول هذا لأن نتائج دراسة تمت قبل ستين عاما في الحديث وروايته، لم تكد تتغير، وما زال الاعتقاد سائدا أن البخاري، مثل

باقي المؤلفين في الحديث لم يكن من الممكن أن يستخدموا كتبا مدونة من قبل، وأنه جمع صحيحه من مصادر شفوية، جمعه من رواة الحديث الذين التقى بهم أثناء رحلاته في الأقاليم المختلفة للعالم الإسلامى"[4].

وفي خضم دفاعه عن فكرة حتمية وجود مصادر مكتوبة لمصنفات الحديث، انتقد أحد المؤلفين السابقين من حيث اقتناعه بهذه الفكرة، وبين أن مع إقرار العلماء لوجود مصادر مكتوبة منذ القرن الأول الهجري إلا أن أصحاب المدونات اعتمدوا في تأليفهم على المصدر الشفهي، فسزكين اعتبر هذا الواقع يخالف الواقع التاريخي الذي يثبت اعتماد علماء الحديث في مصنفات السنّة على مصادر مكتوبة سبقتهم، فقال: "ومع هذا فقد أخطأ هذا الباحث في فكرة أن العلماء المسلمين زعموا أن الحديث كان يؤخذ كلية من المواد الشفوية"[5].

وانطلق سزكين من فكرة بحثه في مصادر البخاري اللغوية، فذكر أنه إذا كان البخاري اعتمد على مصادر مكتوبة في اللغة فلما لا يعتمد أيضا على مصادر مكتوبة موثوقة في الحديث.

قال في مقدمة كتابه: "وقد بدأ إعداده تحت تأثير هذه المفاهيم السائدة في عصرنا. وكان الأمل مع هذا أن البخاري، بالإضافة إلى المادة الشفوية قد أفاد أيضا من بعض المصادر اللغوية التي يغلب على الظن أنه أفاد منها. وقد اتجه بحثنا تحت هذا المؤثر فترة من الزمن اتجاهات خاطئة. ولم يصبح مسار بحثنا محققا لنتائج إلا بعد أن انتبهنا بشكل نهائي إلى أن رواية الحديث لا تشبه الروايات الأخرى، وطابعها الخاص يكمن في حقيقة أن سلسلة الرواة (المصادر) تتضمن مصادر مدونة. وفي ضوء هذا الاعتبار الجديد تغيرت الخطة والهدف من هذه الدراسة التي كانت تهدف- أول الأمر- إلى تحديد المصادر اللغوية للبخاري. وقد أصبح من الضروري- تطبيقا لهذا- أن نتناول مصادر البخاري وكتب الحديث الجامعة

---

(4) تاريخ التراث العربي في علوم القرآن والحديث، الهامش، فؤاد سزكين، 222/1.

(5) المرجع نفسه، 222/1 - 223

الأخرى، وأن نبحث- إلى حد ما- المصادر العامة للتاريخ الإسلامي وبالمثل فإن الكشف الصحيح لهذا الموضوع يتطلب المعرفة الكافية، من حيث التدوين المبكر للحديث وتصنيفه"[6].

ونحن في بحثنا هذا انطلقنا من هذه الفكرة، لنقدم عرضا تطبيقيا للنظر في مدى مصداقية هذه الفكرة في جانبها العملي، فقمنا بتتبع عدد من مصادر الإمام البخاري، وقارنا بين ما أخرجه البخاري بما هو مثبت في تلك المصنفات السابقة، ولما كانت مصادره في الرواية كثيرة اقتصرنا على بعضها فقط: موطأ الإمام مالك، ومسند أبي داود الطيالسي، ومصنف عند الرزاق الصنعاني.

(6) تاريخ التراث العربي في علوم القرآن والحديث، الهامش، فؤاد سزكين، 223/1

المطلب الثالث: موطأ الإمام مالك مصدرا للجامع الصحيح للإمام البخاري[7]:

تعد مرويات الإمام مالك مصدرا مهما للإمام البخاري في جامعه الصحيح، حيث أخرج له ستمائة وخمسة عشر حديثا مسندا (615 حديثا مسندا) بالمكرر، وهذا من أصل 7563 حديثا في الجامع الصحيح، أي بنسبة: 8.13%[8]. رواها البخاري عن ست وعشرين شيخا من شيوخه:

1. عبد الله بن يوسف التنيسي الدمشقي(ت221هـ) (277حديثا). وهو أكثرها
2. ثم إسماعيل بن أبي أويس(ت226هـ) (149حديثا).
3. ثم عبد الله بن مسلمة القعنبي (ت218هـ) (108حديثا).
4. عبد العزيز بن عبد الله الأُويسي في ثمانية مواضع[9].
5. قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف، في واحد وعشرين موضعا[10].
6. الضَّحاك بن مخْلَد، أبو عاصم في أربعة مواضع[11].
7. يحيى بن قزعة، في خمسة عشر موضعا[12].

---

(7) ذكر فؤاد سيزكين أنه "خصص لتقرير العلاقة بين صحيح البخاري وموطأ مالك الذي يمكن اعتباره المصدر الأساسي للبخاري، وحتى لا يصبح هذا المجلد متضخما- دون فائدة فقد استغنينا عن تكرار المقتبسات الحرفية، واكتفينا بالإحالة إلى صفحاتها في صحيح البخاري وموطأ مالك. والواقع أن هذه المقارنة وحدها كافية للرد على الزعم بأن البخاري لم يكن من الممكن أن يستخدم كتبا مدونة". تاريخ التراث العربي في علوم القرآن والحديث، الهامش، فؤاد سزكين، 224/1

(8) اعتمدنا في هذا الإحصاء على الجامع، لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر . دار طوق النجاة (ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي). الطبعة الأولى، 1422هـ.

(9) ينظر: صحيح البخاري،35/1ح118، 119/4ح3256، 175/4ح3473، 26/7ح5184، 97/7ح5540، 24/8 ح6088، 81/8 ح6321، 119/9ح7393.

(10) ينظر: صحيح البخاري، 132/1 ح652. 47/2ح1113، 127/2ح1488، 77/3ح2201، 93/3ح2282، 161/3ح2605، 127/4ح3296، 7/5ح3672، 113/5ح4129، 127/5ح4183، 23/6ح4494، 42/6ح4572، 68/7ح5379، 116/7ح5654 ، 135/7ح5759، 37/8ح6160، 98/8ح6462، 140/8ح6688، 155/8ح6757، 24/9ح6963، 142/9ح7486،

(11) ينظر: صحيح البخاري، 81/1ح359، 145/1 ح720، 131/7ح5733، 142/8ح6700.

8. أَبُو نُعَيْمٍ الفضل بن دكين، في ثلاثة مواضع [13].

9. يحي بن يحيى أبو زكريا النيسابوري في موضع واحد[14].

10. إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الفَرْوِيُّ[15] في موضعين [16].

11. أَبُو الوَلِيدِ الطيالسي هشام بن عبد الملك في موضع واحد[17].

12. يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ في خمسة مواضع [18].

13. وعلي بن عبد الله بن المديني عن مَعْن بن عيسى القزاز[19] في موضعين[20].

14. مسدد بن مسرهد، عن يحيى بن سعيد القطان، في موضعين[21].

15. إبراهيم بن المنذر عن مَعْن بن عيسى القزاز في سبعة مواضع[22]

([12])ينظر: صحيح البخاري، 54/3 ح2053، 115/3 ح2382، 161/3 ح2602، 164/3 ح2623، 135/5 ح4216، 148/5ح4286، 178/5 ح4412، 22/6 ح4491، 3/7 ح5070، 53/7 ح5305، 57/7 ح5320، 62/7 ح5353، 153/8 ح6748، 20/9 ح6945، 88/9 ح7253

([13]) ينظر: صحيح البخاري، 142/8 ح6696، 78/7 ح5437، 77/7 ح5429

([14]) ينظر: صحيح البخاري، 102/3ح2318.

([15])قال العقيلي: "جاء عن مالك بأحاديث كثيرة لا يتابع عليها وسمعت أبا جعفر الصائغ يقول كان إسحاق الفروي كف وكان يلقن". وقال ابن حبان: "يروى عن مالك بن أنس روى عنه هارون بن موسى الفروي يغرب ويتفرد". وقال ابن حجر: صدوق كف فساء حفظه". ينظر: ضعفاء العقيلي (1/ 106)، الثقات لابن حبان (8/ 115)، تقريب التهذيب (ص: 102)

([16]) ينظر: صحيح البخاري، 42/4ح2925، 97/4ح3094

([17]) ينظر: صحيح البخاري، 114/8 ح5808

([18]) ينظر: صحيح البخاري، 165/3ح2629، 94/4ح3149، 138/5ح4095، 7/6ح4420، 56/7ح5315.

([19]) روى عبد الرحمن عن أبيه عن إسحاق بن موسى الانصاري قال: سمعت معنا يقول: "كان مالك لا يجيب العراقيين في شئ من الحديث حتى أكون أنا أسأله عنه، فسمعت معنا يقول: كل شئ من الحديث في الموطأ سمعته من مالك إلا ما استثنيت أني عرضته عليه، وكل شئ من غير الحديث عرضته على مالك إلاما استثنيت أني سألته عنه". قال عبد الرحمن سمعت أبي يقول: "أثبت أصحاب مالك وأوثقهم معن بن عيسى القزاز هو أحب إلى من عبد الله بن نافع الصائغ ومن ابن وهب". ينظر: الجرح والتعديل (8/ 278)

([20]) ينظر: صحيح البخاري، 56/1ح236، 41/6ح4571،

([21]) ينظر: صحيح البخاري، 126/2 ح1484، 42/3 ح1988.

([22]) ينظر: صحيح البخاري، 73/1ح327، 145/2ح1575، 25/3ح1897، 185/4ح3532، 79/6ح4697، 81/6ح4702، 167/6ح4938.

16. يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ عن عبد الله بْن وَهْبٍ في أربعة مواضع [23].
17. عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ عن عَبْد الرَّحْمَنِ بْن مَهْدِيٍّ في موضع واحد [24].
18. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْمَاءَ عن جُوَيْرِيَة بن أسماء بن عبيد الضبعي في خمسة مواضع [25].
19. مُنْذِرُ بْنُ الوَلِيدِ الجَارُودِيُّ عن أَبِي قُتَيْبَة في موضع واحد [26].
20. مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ عن عَبْد اللَّهِ بن المبارك في موضع واحد [27].
21. مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ في موضع واحد [28].
22. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ (الفزاريُّ إبراهيم بن محمد بن الحارث) في موضع واحد [29].
23. صَدَقَةُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن مهدي في موضعين [30].
24. الحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بن عينة [31].
25. أَبُو أَحْمَدَ مَرَّارُ بْنُ حَمُّوَيَهْ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى أَبُو غَسَّانَ الكِنَانِيُّ في موضع واحد [32].
26. مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ في موضع واحد [33].

---

(23) ينظر: صحيح البخاري، 132/3ح2462، 67/5 ح3928، 151/9ح7518، 129/7 ح5723.

(24) ينظر: صحيح البخاري، 105/9 ح7335.

(25) ينظر: صحيح البخاري، 84/5 ح4012، 176/6 ح4963، 33/7 ح5210، 78/9 ح32/7207،8 ح6992

(26) ينظر: صحيح البخاري، 145/8 ح6713

(27) ينظر: صحيح البخاري، 114/8 ح6549

(28) ينظر: صحيح البخاري، 107/5ح4236.

(29) ينظر: صحيح البخاري، 138/5ح4234.

(30) ينظر: صحيح البخاري، 86/4ح3125، 106/3ح2334

(31) ينظر: صحيح البخاري، 52/4ح2970

(32) ينظر: صحيح البخاري، 192/3ح2730

(33) ينظر: صحيح البخاري، 151/3ح2559

وعند مقارنتها بما أخرجه الإمام مالك في الموطأ[34]، نجد التفصيل الآتي:

- أكثر روايات مالك الواردة في صحيح البخاري، أخرجها البخاري بالأسانيد ذاتها الواردة في الموطأ، فيكون الالتقاء في الإمام مالك في سلسة الإسناد، متابعة قاصرة، **مثال ذلك:**

1. قول البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ المسْلِمِ غَنَمٌ يَتْبَعُ بِهَا شَعَفَ الجِبَالِ وَمَوَاقِعَ القَطْرِ، يَفِرُّ بِدِينِهِ مِنَ الفِتَنِ»[35].

هذا الحديث ذاته بلفظه في موطأ مالك برواية يحيى بن يحيى الليثي قال: وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ[36].

2. قول البخاري: حدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»[37].

وهذا الحديث بإسناده ولفظه أخرجه مالك في الموطأ برواية أبي مصعب الزهري، قال أبو مصعب:حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابن شهابٍ، عَنْ حميد بْن عَبْد الرَّحْمَن بْن عوفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ [38].

- كما نجد البخاري أخرج جملة من أحاديث مالك، وردت متونها في الموطأ بأسانيد مغايرة لما أخرها بها الإمام البخاري، مثال ذلك:

([34]) اعتمدنا في هذا الإحصاء والمقارنة على موطأ الإمام مالك (المتوفي: 179هـ. صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان. 1406 هـ - 1985 م

([35]) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، بَابٌ: مِنَ الدِّينِ الفِرَارُ مِنَ الفِتَنِ، (1/ 13) ح19.

([36]) موطأ مالك، كتاب الاستئذان، بَابُ مَا جَاءَ فِي أَمْرِ الْغَنَمِ (2/ 970) ح16

([37]) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، بَابٌ: تَطَوُّعُ قِيَامِ رَمَضَانَ مِنَ الإِيمَانِ (1/ 16) ح 37

([38]) موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، كتاب وقوت الصلاة، باب الترغيب في الصلاة في رمضان، (1/ 109) ح 278

قال البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ، وَهُوَ يَعِظُ أَخَاهُ فِي الحَيَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعْهُ فَإِنَّ الحَيَاءَ مِنَ الإِيمَانِ»[39].

وهذا الحديث ورد في جميع روايات الموطأ المنشورة بسند مغاير للسند الذي اعتمده البخاري، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ وَهُوَ يَعِظُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعْهُ فَإِنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الْإِيمَانِ»[40].

- كما أن الإمام البخاري قد يستقل بإخراج روايات للإمام مالك لا تجد لها أثرا في الموطأ بجميع رواياته، مثال ذلك:

قال البخاري: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى المَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يَدْخُلُ أَهْلُ الجَنَّةِ الجَنَّةَ، وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ»، ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: «أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ. فَيُخْرَجُونَ مِنْهَا قَدِ اسْوَدُّوا، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهَرِ الحَيَا، أَوِ الحَيَاةِ – شَكَّ مَالِكٌ – فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الحِبَّةُ فِي جَانِبِ السَّيْلِ، أَلَمْ تَرَ أَنَّهَا تَخْرُجُ صَفْرَاءَ مُلْتَوِيَةً» قَالَ وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا عَمْرٌو: الحَيَاةِ، وَقَالَ: خَرْدَلٍ مِنْ خَيْرٍ»[41].

قال البخاري: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ العَاصِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ لاَ يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ العِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ العِلْمَ بِقَبْضِ العُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»[42].

([39]) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، بَابٌ: الحَيَاءُ مِنَ الإِيمَانِ (1/ 14) 24

([40]) موطأ مالك ت عبد الباقي، كتاب حسن الخلق، بَابُ: فَضْلِ الْحَيَاءِ (905/2) ح 10

([41]) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، بَابٌ: تَفَاضُلِ أَهْلِ الإِيمَانِ فِي الأَعْمَالِ، (13/1) ح22

([42]) صحيح البخاري ، كتاب الإيمان، بَابٌ: كَيْفَ يُقْبَضُ العِلْمُ(31/1) ح100.

فهذان الحديثين أخرجهما البخاري من رواية الإمام مالك، ولم أقف لهما على أثر في موطأ مالك برواياته المختلفة.

- كما أخرج الإمام البخاري عددا من أحاديث مالك، تجدها أفرادا في بعض روايات الموطأ دون بعض، وهذا يثبت مدى استيعاب الإمام البخاري لما رواه الإمام مالك، سواء تم تدوينه أم لا، **مثال ذلك:**

1. قال البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ:قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "الشُّهَدَاءُ: الغَرِقُ، وَالمِطْعُونُ، وَالمَبْطُونُ، وَالهَدِمُ".

وَقَالَ: «وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لاَسْتَبَقُوا، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي العَتَمَةِ وَالصُّبْحِ، لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبْوًا، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الصَّفِّ المُقَدَّمِ لاَسْتَهَمُوا»[43].

والحديث في موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني دون غيره، بسنده ومتنه مع تقديم وتأخير في بعضه[44].

2. قال البخاري: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لاَ يَسْقُطُ وَرَقُهَا، وَهِيَ مَثَلُ المُسْلِمِ، حَدِّثُونِي مَا هِيَ؟» فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ البَادِيَةِ، وَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَاسْتَحْيَيْتُ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنَا بِهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هِيَ النَّخْلَةُ» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَحَدَّثْتُ أَبِي بِمَا وَقَعَ فِي نَفْسِي، فَقَالَ: «لَأَنْ تَكُونَ قُلْتَهَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي كَذَا وَكَذَا»[45].

بهذا اللفظ والسند نجده في الموطأ بروايتي الشيباني، والجوهري[46]، ولم يروه يحي ولا مصعب ولا ابن وهب[47].

---

(43) صحيح البخاري، كتاب الأذان،بَابُ الصَّفِّ الأَوَّلِ، (1/ 145) ح 720، 721

(44) موطأ مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني، أبواب الصلاة، بَابُ: مَا يَكُونُ مِنَ الْمَوْتِ شَهَادَةً، (ص:108)ح303.

(45) صحيح البخاري، كتاب العلم، بَابُ الحَيَاءِ فِي العِلْمِ (1/ 38) ح 131.

(46) موطأ مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني، أبواب السير، بَابُ: النَّوَادِرِ، (ص: 337 – 338)ح 964 ، ومسند الموطأ للجوهري (ص: 417) ح486.

- كما نجد البخاري يورد اختلاف الرواة في أحاديث مالك، ويرجح الصواب لدية بمنهجه الخاص، **من ذلك**:

أنه قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنْ فَأْرَةٍ سَقَطَتْ فِي سَمْنٍ، فَقَالَ: «خُذُوهَا وَمَا حَوْلَهَا فَاطْرَحُوهُ» قَالَ مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، مَا لاَ أُحْصِيهِ يَقُولُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ [48].

هكذا أخرجه البخاري مسندا، مشفوعا بتأكيد معن سماعه تكرارا من مالك مسندا.

وبالرجوع إلى الموطأ، نجده في رواية أبي مصعب الزهري عن عبيد الله بن عتبة مرسلا [49].

وفي مسند الموطأ للجوهري عن عبيد الله عن ابن عباس دون ذكر ميمونة[50].

ثم قال الجوهري: "هَكَذَا قَالَ فِيهِ: مَعْنٌ، وَالْقَعْنَبِيُّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، مُسْنَدًا. وَفِي رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى الأَنْدَلُسِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَرَوَاهُ غَيْرُهُمْ مُرْسَلا، وَلَمْ يَذْكُرُوا ابْنَ عَبَّاسٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ»[51].

وقد يورد البخاري الاختلاف في ألفاظ متون في أحاديث مالك، **من ذلك**:

أنه قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ الأَنْصَارِ بِالْمَدِينَةِ مَالًا مِنْ نَخْلٍ، وَكَانَ أَحَبُّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُحَاءَ، وَكَانَتْ مُسْتَقْبِلَةَ المسْجِدِ، ...فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بَخٍ،

([47]) ينظر: مسند الموطأ للجوهري (ص: 417) ح486.

([48]) صحيح البخاري ، كتاب الوضوء، بَابُ مَا يَقَعُ مِنَ النَّجَاسَاتِ فِي السَّمْنِ وَالمَاءِ (1/ 56) ح236

([49]) موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري (2/ 398) ح2714

([50]) مسند الموطأ للجوهري (ص: 181) ح187.

([51]) مسند الموطأ للجوهري (ص: 182)

ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ...الحديث"، تَابَعَهُ رَوْحٌ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَإِسْمَاعِيلُ: عَنْ مَالِكٍ «رَايِحٌ»[52].

وقال: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وفيه: "...فَقَالَ: «بَخٍ، ذَلِكَ مَالٌ رَائِحٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَائِحٌ، قَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ فِيهَا، وَأَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الأَقْرَبِينَ»، قَالَ: أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ، تَابَعَهُ إِسْمَاعِيلُ، عَنْ مَالِكٍ، وَقَالَ رَوْحٌ، عَنْ مَالِكٍ: «رَابِحٌ»[53].

وقال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وفيه: "... قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بَخْ ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ، وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الأَقْرَبِينَ» قَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَفِي بَنِي عَمِّهِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، وَرَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: «ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ»، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ «مَالٌ رَابِحٌ»[54].

فالخلاف الذي أبرزه البخاري يتمثل في "رابح" أو "رائح، رايح"؛ فعبد الله بن يوسف وروح بن عبادة رووه عن مالك بلفظ "رابح".

أما إسماعيل بن أبي أويس ويحيى بن يحيى النيسابوري رووه عن مالك بلفظ "رايح". والظاهر أن البخاري رجح اللفظ الأول فقدمه عن الثاني.

وهذا الخلاف ورد في الموطأ، باختلاف رواياته[55].

([52]) صحيح البخاري، كتاب التفسير، {لَنْ تَنَالُوا البِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ} [آل عمران: 92] إِلَى {بِهِ عَلِيمٌ} [البقرة: 215] (6/ 37) ح4554

([53]) صحيح البخاري، كتاب الوكالة، بَابُ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِوَكِيلِهِ: ضَعْهُ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ، وَقَالَ الوَكِيلُ: قَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ (3/ 102) ح2318.

([54]) صحيح البخاري، كتاب التفسير، {لَنْ تَنَالُوا البِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ} [آل عمران: 92] إِلَى {بِهِ عَلِيمٌ} [البقرة: 215] (6/ 37) ح4554.

([55])موطأ مالك رواية يحيى بن يحيى (2/ 995) ح 10. وموطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري (2/ 172) ح2101 ، ومسند الموطأ للجوهري (ص: 268).

- كما نجد البخاري يورد أحاديث مالك معلقة في بعض تراجم الأبواب، كما صنع ذلك في باب: الخَمْرُ مِنَ العَسَلِ، وَهُوَ البِتْعُ، قال البخاري: وَقَالَ مَعْنٌ: سَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ، عَنِ الفُقَّاعِ، فَقَالَ: «إِذَا لَمْ يُسْكِرْ فَلاَ بَأْسَ»[56]. وهذا القول لم أقف عليه في روايات الموطأ المتوفرة.

([56]) صحيح البخاري، كتاب الأشربة، بَابٌ: الخَمْرُ مِنَ العَسَلِ، وَهُوَ البِتْعُ، (7/ 105)

المطلب الرابع: مسند أبي داود الطيالسي (ت204هـ) مصدر للجامع الصحيح للإمام البخاري في المتابعات:

لم يخرج البخاري لأبي داود الطيالسي أصالة رغم وثاقته، وكثرة حفظه وإتقانه، وقد برر ذلك الإمام الذهبي بقوله: "لم يخرج البخاري لأبي داود شيئا لأنه سمع من عدة من أقرانه، فما احتاج إليه"[57].

وقال أيضا: "استشهد به البخاري في صحيحه"[58]، وهذا الكلام هو عينه ما قاله الإمام المزي، وأيده فيه الحافظ ابن حجر[59].

ولعله يقصد بالاستشهاد أنه أخرج له مقرونا في موضع واحد في صحيحه، "في تفسير سورة المدثر، حدثنا محمد بن بشار، ثنا عبد الرحمن بن مهدي وغيره، قالا: ثنا حرب بن شداد، فذكر حديثا، والمكنى عنه في هذا الحديث هو أبو داود الطيالسي، هذا بينه أبو عروبة الحراني عن بندار"[60].

وبرر الحافظ ابن حجر عدم إخراج البخاري لأبي داود في صحيحه بكونه وقع في جملة من الأخطاء، فقال: "وذكر البخاري لأبي داود حديثا وصله وقال إرساله أثبت"[61]. وقال في مقدمة الفتح: "سليمان بن دَاوُد الطَّيَالِسِيّ ثِقَة مَشْهُور حَافظ أَخطَأَ فِي أَحَادِيثه علق لَهُ أَحَادِيث قَليلَة"[62].

---

(57) سير أعلام النبلاء، 383/9

(58) سير أعلام النبلاء، 384/9

(59) تهذيب التهيب، 185/4

(60) تهذيب التهيب، 186/4، وينظر: فتح الباري لابن حجر (1/ 55)

(61) تهذيب التهيب، 186/4

(62) فتح الباري لابن حجر (1/ 457)

وباستقراء الجامع الصحيح وجدت أن البخاري ذكر روايات أبي داود الطيالسي سبع مرات عقب سرده للأحاديث الأبواب من باب الإشارة إلى المختصرات أو الاختلاف في صيغ الأداء أو بيان المتابعات، وفيما يلي تفصيل ذلك:

- يورد إسناد أبي داود الطيالسي مختصرا لبيان اتصال السند بالسماع والتحديث، وذلك في المواضع الآتية:

1. قال البخاري: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُتِيَ بِلَحْمٍ تُصُدِّقَ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ: «هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ، وَهُوَ لَنَا هَدِيَّةٌ». ثم قال: وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، سَمِعَ أَنَسًا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[63].

فالبخاري ذكر سند أبي داود الطيالسي دون متنه لبيان سماع قتادة من أنس. قال الحافظ ابن حجر: "أَوْرَدَ الْمُصَنِّفُ حَدِيثَ أَنَسٍ فِي قِصَّةِ بَرِيرَةَ مُخْتَصَرًا وَقَالَ بَعْدَهُ وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ فَذَكَرَ الْإِسْنَادَ دُونَ الْمَتْنِ لِتَصْرِيحِ قَتَادَةَ فِيهِ بِالسَّمَاعِ"[64].

ثم قال ابن حجر: "وَأَبُو دَاوُدَ هُوَ الطَّيَالِسِيُّ وَقَدْ أَخْرَجَهُ فِي مُسْنَدِهِ كَذَلِكَ وَرَأَيْتُهُ فِي النُّسْخَةِ الَّتِي وَقَفْتُ عَلَيْهَا مِنْهُ مُعَنْعَنًا"[65].

2. وقال البخاري أيضا: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يُهْلِكُ النَّاسَ هَذَا الحَيُّ مِنْ قُرَيْشٍ» قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «لَوْ أَنَّ النَّاسَ اعْتَزَلُوهُمْ» قَالَ: مَحْمُودٌ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ"[66].

وهنا أيضا ساق البخاري إسناد أبي داود لبيان سماع أبي التياح من أبي زرعة.

---

(63) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، بَابُ إِذَا تَحَوَّلَتِ الصَّدَقَةُ (2/ 128) ح1495

(64) فتح الباري لابن حجر (3/ 357)

(65) فتح الباري لابن حجر (3/ 357)

(66) صحيح البخاري، كتاب المناقب، بَابُ عَلاَمَاتِ النُّبُوَّةِ فِي الإِسْلاَمِ، (4/ 191، 199) ح3604.

وهذا المتن وجدته في مسند الطيالسي بلفظ مقارب للفظ البخاري وبسند مختلف إلى أبي هريرة، قال راوي المسند: حَدَّثَنَا يُونُسُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ ظَالِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «هَلَاكُ أُمَّتِي عَلَى يَدَيْ أُغَيْلِمَةٍ سُفَهَاءَ مِنْ قُرَيْشٍ»[67].

3. قال البخاري: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الحَكَمِ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ إِلَى تَبُوكَ، وَاسْتَخْلَفَ عَلِيًّا، فَقَالَ: أَتُخَلِّفُنِي فِي الصِّبْيَانِ وَالنِّسَاءِ؟ قَالَ: «أَلاَ تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ، مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ نَبِيٌّ بَعْدِي»، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الحَكَمِ، سَمِعْتُ مُصْعَبًا[68].

- الإشارة إلى المتابعات، وذلك في الأحاديث الآتية:

1. قال البخاري: حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ المسَيِّبِ: بَلَغَنِي أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ كَانَ يَقُولُ: «كَانُوا أَرْبَعَ عَشْرَةَ مِائَةً»، فَقَالَ لِي سَعِيدٌ: حَدَّثَنِي جَابِرٌ: «كَانُوا خَمْسَ عَشْرَةَ مِائَةً، الَّذِينَ بَايَعُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الحُدَيْبِيَةِ» تَابَعَهُ أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا قُرَّةُ، عَنْ قَتَادَةَ»[69].

ورواية أبي داود هذه لم أقف عليها في المسند، وذكر ابن حجر أن الإسماعيلي وَصَلَهَا الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ الْفَلَّاسِ عَنْ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ إِلَى قَتَادَةَ قَالَ سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ كَمْ كَانُوا فِي بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ[70].

2. قال البخاري: وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كَانَ أَصْحَابُ الشَّجَرَةِ أَلْفًا وَثَلاَثَ مِائَةٍ، وَكَانَتْ أَسْلَمُ، ثُمَنَ المهَاجِرِينَ" تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ[71].

([67]) مسند أبي داود الطيالسي (4/ 244) ح2630.

([68]) صحيح البخاري، كتاب المغازي، بَابُ غَزْوَةِ تَبُوكَ وَهِيَ غَزْوَةُ العُسْرَةِ (6/ 3) ح4416.

([69]) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، (5/ 123) ح4153.

([70]) فتح الباري لابن حجر (7/ 443)

([71]) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، (5/ 123) ح4155

قال ابن حجر: "وَلَمْ تَقَعْ لِي رِوَايَةُ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ مَوْصُولَةً وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ بِمُتَابَعَةِ عُثْمَانَ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: إِنَّ حُسَيْنًا الْمُعَلِّمَ رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أبي كثير أَيْضا"[72]. ولم يخرجها أبو داود في مسنده.

- الإشارة إلى الروايات المختصرة أو التي ذكرت بعض المتن دون بعض، وذلك في الأحاديث الآتية:

1. قال البخاري: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ» قَالَتْ عَائِشَةُ أَوْ بَعْضُ أَزْوَاجِهِ: إِنَّا لَنَكْرَهُ الموْتَ، قَالَ: «لَيْسَ ذَاكِ، وَلَكِنَّ المؤْمِنَ إِذَا حَضَرَهُ الموْتُ بُشِّرَ بِرِضْوَانِ اللَّهِ وَكَرَامَتِهِ، فَلَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا أَمَامَهُ، فَأَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ وَأَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَإِنَّ الكَافِرَ إِذَا حُضِرَ بُشِّرَ بِعَذَابِ اللَّهِ وَعُقُوبَتِهِ، فَلَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَهَ إِلَيْهِ مِمَّا أَمَامَهُ، كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ وَكَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ» اخْتَصَرَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَعَمْرٌو، عَنْ شُعْبَةَ، وَقَالَ سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[73].

وَمَعْنَى اخْتِصَارِهِ أَنَّهُ اقْتَصَرَ عَلَى أَصْلِ الْحَدِيثِ دُونَ قَوْلِهِ فَقَالَتْ عَائِشَةُ[74].

أخرجه الطيالسي، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ»[75].

2. أخرج البخاري حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، حضور الصلاة في مرضه صلى الله عليه وسلم... وذكره مفصلا، ثم قال البخاري:"رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ بَعْضَهُ..." [76].

وهذه الرواية التي أشار إليها البخاري أخرجها البيهقي بسنده عن مُحَمَّد بْن بَشَّارٍ، ثنا أَبُو دَاوُدَ، ثنا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: " مِنَ النَّاسِ

([72]) فتح الباري لابن حجر (3/ 549)

([73]) صحيح البخاري، كتاب الرقائق، بَابٌ: مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ (8/ 106) ح6507.

([74]) فتح الباري لابن حجر (7/ 443)

([75]) فتح الباري لابن حجر (11/ 360)

([76]) صحيح البخاري (133/1) ح664

مَنْ يَقُولُ: " كَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الْمُقَدَّمَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّفِّ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُقَدَّمَ ".

ثم عقب البيهقي بقوله: "هَكَذَا رَوَاهُ الطَّيَالِسِيُّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، وَرِوَايَةُ الْجَمَاعَةِ عَنِ الْأَعْمَشِ كَمَا تَقَدَّمَ عَلَى الْإِثْبَاتِ وَالصِّحَّةِ" [77].

ورواية الجماعة عن الأعمش رَوَاها مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ، اتَّفَقَتْ هَذِهِ الرِّوَايَاتُ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِمَامًا وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَسَائِرَ النَّاسِ اقْتَدُوا بِهِ. وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ إِمَامًا وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى خَلْفَهُ[78].

([77]) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصلاة، بَابُ مَا رُوِيَ فِي صَلَاةِ الْمَأْمُومِ قَائِمًا، وَإِنْ صَلَّى الْإِمَامُ جَالِسًا، وَمَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى نَسْخِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَخْبَارِ، (3/ 117) ح5084. وينظر: فتح الباري لابن رجب (6/ 71)

([78]) السنن الكبرى للبيهقي (3/ 116) ح5082

المطلب الخامس: مصنف عبد الرزاق الصنعاني (ت211هـ) مصدرا للجامع الصحيح للإمام البخاري:

تذكر الدراسات العلمية أن الإمام عبد الرزاق الصنعاني ألف مصنفه بعد إنهاء رحلاته العلمية واستقراره باليمن، وقبل اختلاطه، أي قبل سنة (200هـ) [79]، وكان من أهم مصادره فيه أحاديث كتاب الجامع لمعمر بن راشد، وأحاديث صحيفة همام بن منبه، وغيرها.

ويعد مصنفه من المؤلفات الحديثية المسندة التي سبقت الجامع الصحيح للبخاري، وقد أخرج لعبد الرزاق وشيوخه الإمام البخاري في صحيحه؛ بل ممن أكثر لهم، والبحث في مدى استفادة الإمام البخاري من مصنف عبد الرزاق، يتطلب التحقيق العلمي في وجه العلاقة بين الأحاديث الواردة في صحيح البخاري بما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه.

فباستقراء الجامع الصحيح وقفت على مائة وعشرة مواضع أخرج فيها البخاري حديث عبد الرزاق، وعند مقارنتها بما هو موجود في المصنف، توصلت إلى ما يلي:

واحد وستون حديثا (61) أخرجها البخاري، ولم يخرجها عبد الرزاق في المصنف.

ثلاثة وأربعون حديثا (43) أخرجها البخاري، وهي مخرجة بالسند والمتن ذاتيه في مصنف عبد الرزاق.

خمس (05) روايات ذكرها البخاري في التعليق على الأحاديث وبيان المتابعات، وهذه الروايات لم يخرجها عبد الرزاق في مصنفه.

وحديث واحد (01) أخرجه البخاري عن عبد الرزاق، وهو مخرج في المصنف بسند مخالف لسند البخاري.

---

(79) ينظر: منهج الحافظ عبد الرزاق الصنعاني، أسماء عجين، المكتبة العثمانية للنشر، عمان والمكتبة الإسلامية للنشر ، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008، (ص: 108).

- فمن جملة الأحاديث التي أخرجها البخاري عن عبد الرزاق الصنعاني، وهي موجودة في مصنفه بسندها ومتنها، **نذكر**:

قول البخاري: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَصْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الفِطْرِ فَصَلَّى، فَبَدَأَ بِالصَّلاَةِ، ثُمَّ خَطَبَ، فَلَمَّا فَرَغَ نَزَلَ، فَأَتَى النِّسَاءَ، فَذَكَّرَهُنَّ وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى يَدِ بِلاَلٍ، وَبِلاَلٌ بَاسِطٌ ثَوْبَهُ يُلْقِي فِيهِ النِّسَاءُ الصَّدَقَةَ» قُلْتُ لِعَطَاءٍ: زَكَاةَ يَوْمِ الفِطْرِ، قَالَ: لاَ، وَلَكِنْ صَدَقَةً يَتَصَدَّقْنَ حِينَئِذٍ، تُلْقِي فَتَخَهَا، وَيُلْقِينَ، قُلْتُ: أَتُرَى حَقًّا عَلَى الإِمَامِ ذَلِكَ، وَيُذَكِّرُهُنَّ؟ قَالَ: إِنَّهُ لَحَقٌّ عَلَيْهِمْ، وَمَا لَهُمْ لاَ يَفْعَلُونَهُ؟[80]

وهذا الحديث بتمامه أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: وذكر الحديث بمتنه الذي أخرجه البخاري[81].

وقول البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرٌو، أَنَّ أَبَا مَعْبَدٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَخْبَرَهُ: «أَنَّ رَفْعَ الصَّوْتِ، بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ المَكْتُوبَةِ كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا انْصَرَفُوا بِذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُهُ»[82].

هذا الحديث أيضا أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، أَنَّ أَبَا مَعْبَدٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ، وذكر الحديث باللفظ الذي أخرجه البخاري[83].

- ولم يكتف البخاري بما ورد في المصنف بل كعادته يخرج لعبد الرزاق أحاديث لم ترد في المصنف، **من ذلك**:

([80]) صحيح البخاري، أبواب العيدين، بَابُ مَوْعِظَةِ الإِمَامِ النِّسَاءَ يَوْمَ العِيدِ (2/ 21) ح 978

([81]) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، كتاب صلاة العيدين، بَابُ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، (3/ 278) ح 5631

([82]) صحيح البخاري، كتاب بدء الأذان، بَابُ الذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلاَةِ، (1/ 168) ح841

([83]) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، كتاب الصلاة، بَابُ مُكْثِ الْإِمَامِ بَعْدَمَا يُسَلِّمُ، (2/ 242 - 245) ح3225

قال البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ المسَيِّبِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "حَقُّ المسْلِمِ عَلَى المسْلِمِ خَمْسٌ: رَدُّ السَّلاَمِ، وَعِيَادَةُ المرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الجَنَائِزِ، وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ، وَتَشْمِيتُ العَاطِسِ"، تَابَعَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، وَرَوَاهُ سَلاَمَةُ بْنُ رَوْحٍ، عَنْ عُقَيْلٍ»[84].

قال البخاري: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنَّ دَاوُدَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلاَمُ، كَانَ لاَ يَأْكُلُ إِلَّا مِنْ عَمَلِ يَدِهِ»[85].

فهذان الحديثان لم يخرجهما عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه.

- ومما يميز دقة الإمام البخاري في مقارنته بين متون وألفاظ الروايات التي يحفظها عن مصادرها، إشارته إلى الاختلافات الدقيقة التي لها أثرها، الأمر الذي قد لا يتفطن إليه كثير من العلماء،

مثال ذلك:

قال البخاري: حَدَّثَنِي مَحْمُودٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ مَالٍ لَمْ يُقْسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الحُدُودُ، وَصُرِّفَتِ الطُّرُقُ، فَلاَ شُفْعَةَ»[86].

وقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالشُّفْعَةِ ... الحديث».

وقال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ، بِهَذَا، وَقَالَ: «فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقْسَمْ»، تَابَعَهُ هِشَامٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: «فِي كُلِّ مَالٍ»، رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ[87].

---

(84) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، بَابُ الأَمْرِ بِاتِّبَاعِ الجَنَائِزِ، (2/ 71) ح1240

(85) صحيح البخاري، كتاب البيوع، بَابُ كَسْبِ الرَّجُلِ وَعَمَلِهِ بِيَدِهِ، (3/ 57) ح2073

(86) صحيح البخاري، كتاب البيوع، بَابُ بَيْعِ الشَّرِيكِ مِنْ شَرِيكِهِ (3/ 79) ح 2213، 2214. وأخرجه أيضا من حديث عَبْدُ الوَاحِدِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالشُّفْعَةِ ... وذكر الحديث.

فهنا الإمام البخاري ساق الخلاف في لفظ الحديث بين قوله: «فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقْسَمْ»، وقوله: «فِي كُلِّ مال لَمْ يُقْسَمْ».

وذكر أن الحديث يدور على معمر

رواه عند عبد الواحد واختلف عليه فيه

فرواه عنه محمد بن محبوب بلفظ :«فِي كُلِّ مال لَمْ يُقْسَمْ».

وراوه عنه مسدد وهشام بلفظ :«فِي كُلِّ ما لَمْ يُقْسَمْ».

وحتى يرجح البخاري إحدى الروايتين ساق رواية عبد الرزاق عن معمر ، وكأنها قرينة ترجيحية لرواية محمد بن محبوب عن معمر.

ورواية عبد الرزاق هذه هي التي أخرجها في مصنفه فقال: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «إِنَّمَا جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسَّمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ، وَصُرِفَتِ الطُّرُقُ، فَلَا شُفْعَةَ»[88].

والاختلاف بين اللفظين أشار إليه الحافظ ابن حجر في قوله: "وَالِاخْتِلَافُ فِي قَوْلِهِ كُلِّ مَا لَمْ يُقْسَمْ أَوْ كُلِّ مَالٍ لَمْ يُقْسَمْ فاللَّفْظُ الْأَوَّلُ يُشْعِرُ بِاخْتِصَاصِ الشُّفْعَةِ بِمَا يَكُونُ قَابِلًا لِلْقِسْمَةِ بِخِلَافِ الثَّانِي"[89].

وإذا كان الحديث مخرجا في المصنف مطولا ومفصلا كأن يكون قصة مثلا، فإن البخاري يكتفي بإيراد موضع الغرض، ويترك باقي تفاصيل الرواية. **من ذلك**:

قوله: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، وَكَثِيرِ بْنِ كَثِيرٍ – يَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى الآخَرِ – عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " يَرْحَمُ اللَّهُ أُمَّ إِسْمَاعِيلَ، لَوْ تَرَكَتْ زَمْزَمَ – أَوْ قَالَ: لَوْ لَمْ تَغْرِفْ مِنَ الماءِ – لَكَانَتْ عَيْنًا

---

(87) صحيح البخاري، كتاب البيوع، بَابُ بَيْعِ الشَّرِيكِ مِنْ شَرِيكِهِ (3/ 79) ح 2213، وأخرجه أيضا من حديث عَبْدُ الوَاحِدِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالشُّفْعَةِ ... وذكر الحديث.

(88) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، كتاب البيوع، بَابٌ: إِذَا ضُرِبَتِ الْحُدُودُ فَلَا شُفْعَةَ(8/ 79) ح14391 .

(89) فتح الباري لابن حجر (4/ 436)

مَعِينًا "، وَأَقْبَلَ جُرْهُمُ فَقَالُوا: أَتَأْذَنِينَ أَنْ نَنْزِلَ عِنْدَكِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، وَلاَ حَقَّ لَكُمْ فِي المَاءِ، قَالُوا: نَعَمْ»[90].

فهذا الحديث أخرجه الصنعاني في مصنفه بهذا الإسناد مطولا[91]؛ لأن غرض صاحب المصنف يختلف عن غرض البخاري في صحيحه، الذي اكتفي بما يتماشى مع مقصده من تأليف الجامع الصحيح.

- وأحيانا نجد البخاري يخرج الحديث في صحيحه بغير الإسناد الذي ورد به في مصنف عبد الرزاق، لاختلاف في اللفظ أو زيادة في المتن، **مثال ذلك**:

قال البخاري: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «لاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَقْتَتِلَ فِئَتَانِ فَيَكُونَ بَيْنَهُمَا مَقْتَلَةٌ عَظِيمَةٌ، دَعْوَاهُمَا وَاحِدَةٌ، وَلاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُبْعَثَ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ، قَرِيبًا مِنْ ثَلاَثِينَ، كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ»[92].

بينما نجده مخرجا في مصنف عبد الرزاق عن عَنْ مَعْمَرٍ , عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ , عَنْ أَبِي نَضْرَةَ , قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ , يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقْتَتِلَ فِئَتَانِ عَظِيمَتَانِ, دَعْوَاهُمَا وَاحِدَةٌ, تَمْرُقُ بَيْنَهُمَا مَارِقَةٌ يَقْتُلُهَا أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ»[93].

فهذان المتنان بينهما اختلاف كما يلي:

- عند البخاري :"يكون بينهما مقتلة عظييمة"، وعند عبد الرزاق: "تَقْتَتِلَ فِئَتَانِ عَظِيمَتَانِ".
- في حديث أبي هريرة عند البخاري: "وَلاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُبْعَثَ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ، قَرِيبًا مِنْ ثَلاَثِينَ، كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ"، بينما نجد في حديث أبي سعيد الخدري عند عبد الرزاق: "تَمْرُقُ بَيْنَهُمَا مَارِقَةٌ يَقْتُلُهَا أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ".

([90]) صحيح البخاري، كتاب المساقاة، بَابُ مَنْ رَأَى أَنَّ صَاحِبَ الحَوْضِ وَالقِرْبَةِ أَحَقُّ بِمَائِهِ (3/ 112) (3/ 112) 2368

([91]) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، كتاب المناسك، بَابُ بُنْيَانِ الْكَعْبَةِ (5/ 105) ح 9107

([92]) صحيح البخاري، كتاب المناقيب، بَابُ عَلاَمَاتِ النُّبُوَّةِ فِي الإِسْلاَمِ، (4/ 200) ح 3609

([93]) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَرُورِيَّةِ (10/ 146)

- ونجد البخاري أيضا يعارض بين روايات شيوخه فيقدم إحداها، فيقدمها ويخرجها بسندها، ثم يشير في الأخير إلى الرواية الثانية وموضع اختلافها عن الأولى، ومثل هذا وقع في إحدى الروايات التي جعلها مرجوحة وقد أخرجها عبد الرزاق في مصنفه:

قال البخاري: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: وَأَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: " دَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ وَنَسْوَاتُهَا تَنْطُفُ، قُلْتُ: قَدْ كَانَ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ مَا تَرَيْنَ، فَلَمْ يُجْعَلْ لِي مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ، فَقَالَتْ: الحَقْ فَإِنَّهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ، وَأَخْشَى أَنْ يَكُونَ فِي احْتِبَاسِكَ عَنْهُمْ فُرْقَةٌ، فَلَمْ تَدَعْهُ حَتَّى ذَهَبَ، فَلَمَّا تَفَرَّقَ النَّاسُ خَطَبَ مُعَاوِيَةُ قَالَ: مَنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي هَذَا الأَمْرِ فَلْيُطْلِعْ لَنَا قَرْنَهُ... الحديث. قَالَ مَحْمُودٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ وَنَوْسَاتُهَا»[94].

فالبخاري سمعه من إبراهيم بن موسى، ومحمد بن غيلان وكلاهما من شيوخه، فقدم رواية إبراهيم التي ورد في لفظها "ونسواتها"، ثم أشار إلى رواية محمود بروايته عن عبد الرزاق:"ونوساتها"، ورواية عبد الرزاق هذه أخرجها في مصنفه بهذا اللفظ المذكور.

عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ مَعْمَرٌ: وَأَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: "دَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ وَنَوْسَاتُهَا تَنْطِفُ، فَقُلْتُ: قَدْ كَانَ مِنْ أَمَرِ النَّاسِ مَا تَرَيْنَ، وَلَمْ يُجْعَلْ لِي مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٍ" قَالَتْ: فَالْحَقْ بِهِمْ، فَإِنَّهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ...الحديث»[95].

و"النوسات: مَا تحرّك من شعر أَو حلي متدليا. والنوس: تحرّك الشَّيْء متذبذبا. يُقَال: نَاس ينوس نوسا ونوسانا. وَكَانَ ملك يُقَال لَهُ ذُو نواس، سمي بذلك لذؤابة كَانَت تنوس على ظَهره"[96].

---

(94) صحيح البخاري، كتاب المغازي، بَابُ غَزْوَةِ الخَنْدَقِ وَهِيَ الأَحْزَابُ، (5/ 110) ح4108. وتتمة الحديث عنده: " فَلَنَحْنُ أَحَقُّ بِهِ مِنْهُ وَمِنْ أَبِيهِ، قَالَ حَبِيبُ بْنُ مَسْلَمَةَ: فَهَلَّا أَجَبْتَهُ؟ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَحَلَلْتُ حُبْوَتِي، وَهَمَمْتُ أَنْ أَقُولَ: أَحَقُّ بِهَذَا الأَمْرِ مِنْكَ مَنْ قَاتَلَكَ وَأَبَاكَ عَلَى الإِسْلاَمِ، فَخَشِيتُ أَنْ أَقُولَ كَلِمَةً تُفَرِّقُ بَيْنَ الجَمْعِ، وَتَسْفِكُ الدَّمَ، وَيُحْمَلُ عَنِّي غَيْرُ ذَلِكَ، فَذَكَرْتُ مَا أَعَدَّ اللَّهُ فِي الجِنَانِ، قَالَ حَبِيبٌ: حُفِظْتَ وَعُصِمْتَ".

(95) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، كتاب المغازي، غَزْوَةُ الْقَادِسِيَّةِ وَغَيْرُهَا (5/ 483 - 483) ح9779 . وتتمة الحديث لديه: " وَالَّذِي أَخْشَى أَنْ يَكُونَ فِي احْتِبَاسِكَ عَنْهُمْ فُرْقَةٌ. فَلَمْ تَدَعْهُ حَتَّى يَذْهَب، فَلَمَّا تَفَرَّقَ الْحَكَمَانِ خَطَبَ مُعَاوِيَةُ فَقَالَ: مَنْ كَانَ مُتَكَلِّمًا فَلْيُطْلِعْ قَرْنَهُ".

والحافظ ابن حجر رجح رواية عبد الرزاق التي أشار إليها البخاري، فقال: "قَالَ مَحْمُودٌ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ وَنَوْسَاتُهَا أَيْ إِنَّ عَبْدَ الرَّزَّاقِ رَوَى عَنْ مَعْمَرٍ شَيْخِ هِشَامِ بْنِ يُوسُفَ هَذَا الْحَدِيثَ كَمَا رَوَاهُ هِشَامٌ فَخَالَفَ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ فَقَالَ: نَوْسَاتُهَا وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ ""[97]. وقال في موضع آخر: "وروى نسواتها وَهُوَ مقلوب"[98].

واستند ابن حجر في تأكيد ما رآه صوابا إلى كتاب أخبار الخوارج للجوهري، ولم يشر إلى مصنف عبد الرزاق؛ مع أن الرواية مخرجة فيه بالإسنادين الواردين في صحيح البخاري، فقال ابن حجر: "وَطَرِيق مَحْمُود هَذَا وَهُوَ ابن غَيْلَانَ الْمَرْوَزِيُّ وَصَلَهَا مُحَمَّدُ بْنُ قُدَامَةَ الْجَوْهَرِيُّ فِي كِتَابِ أَخْبَارِ الْخَوَارِجِ لَهُ قَالَ حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ الْمَرْوَزِيُّ أَنْبَأَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ فَذَكَرَهُ بِالْإِسْنَادَيْنِ مَعًا وَسَاقَ الْمَتْنَ بِتَمَامِهِ وَأَوَّلُهُ دَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ وَنَوْسَاتُهَا تَنْطِفُ"[99].

- وأحيانا نجد البخاري يخرج الحديث في صحيحه بالإسناد ذاته الذي ورد به في مصنف عبد الرزاق، مع اختلاف في بعض الألفاظ، **مثال ذلك:**

قال البخاري: حَدَّثَنَا مَحْمُودٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ الأَحْوَلُ، أَنَّ طَاوُسًا، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ، يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَهَجَّدَ مِنَ اللَّيْلِ، قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ الحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ، وَلَكَ الحَمْدُ أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ، وَلَكَ الحَمْدُ أَنْتَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، أَنْتَ الحَقُّ، وَوَعْدُكَ الحَقُّ، وَقَوْلُكَ الحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ الحَقُّ، وَالجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ أَنَبْتُ، وَبِكَ خَاصَمْتُ، وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ، فَاغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، أَنْتَ إِلَهِي لاَ إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ»[100].

([96])كشف المشكل من حديث الصحيحين (1/ 53)

([97]) فتح الباري لابن حجر (7/ 404)

([98]) المصدر نفسه (1/ 200)

([99]) المصدر نفسه (7/ 404)

([100]) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلاَمَ اللَّهِ} [الفتح: 15]، (9/ 143 - 144) ح 7499

هذا الحديث أخرجه عبد الرزاق عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ الْأَحْوَلُ، أَنَّ طَاوُسًا أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا سَجَدَ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ... الحديث»[101].

فلفظ حديث البخاري "التهجد"، في حين أن اللفظ عند عبد الرزاق في مصنفه: "السجود"، والعلاقة بين السجود والتهجد علاقة عموم وخصوص.

(101) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، كتاب الصلاة، بَابُ اسْتِفْتَاحِ الصَّلَاةِ، (2/ 75، 78) ح2564

الخاتمة:

بعد هذا العرض التفصيلي لعدد مصادر الإمام البخاري في جامعه الصحيح نخلص إلى النتائج الآتية:

1. يعد الجامع الصحيح للإمام البخاري معلمة بحق يجب أن يكب عليه الباحثون بالبحث والتنقيب في القضايا العلمية المختلفة اللغوية والفقهية والحديثية وغيرها.
2. يمكن التأسيس التاريخي للمصادر الحديثية قبل الإمام البخاري من خلال الجامع الصحيح للإمام البخاري، وذلك باستقراء النصوص الواردة في الموضوع، سواء كان ذلك صريحة أم تلميحية.
3. تثبت المقارنة بين الجامع الصحيح البخاري ومصادر السنة التي سبقته تاريخيا – وكان مؤلفوها أو رواتها من رجال البخاري – أن هناك كثيرا من الأحاديث مشتركة تجدها بذاتها سندا ومتنا في الكتابين.
4. يعد الإمام البخاري موسوعة حديثية بحق، ولذا فهو لا يكتفي بما يرد في المصنفات السابقة بل ينتقي منها ومن مروياته التي لا تمر بتلك المصنفات ما يتماشى مع شرطه في جامعه الصحيح.
5. إذا كان صاحب التصنيف السابق ليس من شرط البخاري ولم يخرج له في الأصول، وخرج له في المتابعات؛ فإن مجال المقارنة الاستفادة يكون من هذا الجانب.
6. ما يؤكد أن الإمام البخاري – حتى وإن اعتمد سنده الخاص؛ فإن نصوصا عدة نجدها في صحيح البخاري وفي تلك المصنفات، بسندها ولفظها، بل وتعليقات مؤلفيها عليها.

توصيات:

الذي يمكن أن نوصي به في ختام هذا البحث، هو تسجيل مشروع بحث يشترك فيه جماعة من الباحثين يعنى بمقارنة مرويات الجامع للإمام البخاري بمرويات المصنفات الحديثية التي سبقته، لتحديد عدد الأحاديث المشتركة ومجالاتها عند البخاري وكيفية روايته لها في كتابه، وهل كانت بالرواية المباشرة أو نقلا عن تلك المصنفات.

قائمة المصادر والمراجع

1. بحوث في تاريخ السنة المشرفة: أكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة، 1994م.
2. تاريخ التراث العربي في علوم القرآن والحديث: فؤاد سزكين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سنة 1990م.
3. تهذيب التهيب: ابن حجر العسقلاني، طبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط1 1326هـ
4. الجامع الصحيح: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر . دار طوق النجاة (ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي). الطبعة الأولى، 1422هـ.
5. السنن الكبرى: أبو بكر أحمد بن الحُسَين بن عليٍّ البيهقي (384 – 458 هـ). تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي. مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية. الطبعة: الأولى، 1432 هـ - 2011 م.
6. سير أعلام النبلاء: شمس الدين الذهبي، مؤسسة الرسالة. تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، ط3، سنة 1985م.
7. فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي. دار المعرفة - بيروت، 1379. رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي. قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب. عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
8. فتح الباري: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: 795هـ) تحقيق: جماعة من الباحثين: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية.، مكتب تحقيق دار الحرمين — القاهرة. الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1996 م
9. قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد: أبو طالب المكي (386هـ)، تحقيق: عاصم إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2005م.
10. كشف المشكل من حديث الصحيحين: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ). المحقق: علي حسين البواب.دار الوطن - الرياض
11. مسند أبي داود الطيالسي: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (المتوفى: 204هـ). المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي. دار هجر — مصر. الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1999 م
12. مسند الموطأ: أَبُو القَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدٍ الغَافِقِيُّ، الجَوْهَرِيُّ المالكي (المتوفى: 381هـ). تحقيق: لطفي بن محمد الصغير، طه بن علي بُو سريح. دار الغرب الإسلامي، بيروت. الطبعة: الأولى، 1997 م.
13. المصنف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: 211هـ).المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي. المجلس العلمي- الهند. الطبعة: الثانية، 1403
14. منهج الحافظ عبد الرزاق الصنعاني: أسماء عجين، المكتبة العثمانية للنشر، عمان والمكتبة الإسلامية للنشر ، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008، (ص: 108).

15.موطأ الإمام مالك: صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان. 1406 هـ - 1985 م

16.موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، تحقيق: بشار عواد معروف ، محمود خليل.مؤسسة الرسالة، 1412 هـ

17.موطأ مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني،تعليق وتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، الطبعة: الثانية.